من المفاعيل المفعول معه اي الذي يفعل معه فعل واحد للخلاف
في كونه قياسا دون غيره ولوصول العامل اليه بواسطة الواو دون غيره
ولم يقع في القرآن بيقين وهو اسم فضلة واقع بعد واو اريد بها التخصيص
على المعية حالة كونها مسبوقة بفعل ولو تقديرا او اسم مشتمل على
ما فيه حروفه اي الفعل ومعناه فالاول كسرت والنيل والثاني انا
سايرو النيل والناقة متروكة وفصيلها فخرج بالاسم غيره نحو لا
تنه عن خلق وتاتي مثله بنا على ان الموصول حرف والفعل لا يسمى
مفعولا معه وبالفضلة العمدة نحو اشترك زيد وعمرو وبالبعدية
بقية المفاعيل ومجرور مع وبالمصاحبة نحو جئت مع زيد وبعد
العهد بشيا به وان افاد المعية ونحو مزجت عسلا وماء اذ الواو فيه
للعطف والمعية استفيدت من العامل ومعناها مشاركة ما بعدها
لما قبلها في العامل في وقت واحد وما بعدها نحو كل رجل وضيعته
لعدم سبق شيء من ذلك ونحو هذا لك واباك فلا يتكلم به خلافا
لابي علي لعدم حروف الفعل وان كان فيه معنى انته واشير كما تقدم
قال بعض العلماء وانما لم يقدر الفعل فيه كما قدر وفي مالك وزيدا
حيث اوجبوا فيه النصب على المفعول معه لقوة الداعي الى تقدير
الفعل في مالك وزيدا بسبب تقدم ما الاستفهامية التي هي
بالافعال اولى وتاخر الجار والمجرور لاقتضائه ما يتعلق به وجوبا
بخلاف هذا لك واباك فانه ليس فيه الا داع واحد وهو تاخر
الجار والمجرور فافترقا انتهى ثم الاسم الصالح لكونه مفعولا
معه له ثلث حالات واليها اشار بقوله وقد يجب اي النصب على
المفعول معه لمانع يمنع من العطف معنويا كان كقولك لمن
ينهى عن القبيح وياتيه لا تنه عن القبيح واتيانه فلو عطف لكان

المعنى

المعنى لا تنه عن القبيح وعن اتيانه وهو خلاف المعنى المراد به
بل فيه الامر بتقرير القبيح واتيانه ومثله مات زيد وطلوع الشمس
واستوي الماء والخشبة اوضاعيا ومنعت وزيدا ومررت بك
وزيد فلو عطف للزم في الاول العطف على الضمير المرفوع
المتصل من غير توكيده بضمير منفصل او فاصل ما وفي الثاني العطف
على الضمير المجرور من غير اعادة الخافض وذلك ليكون على الاصح
من القولين فيهما ويترجح النصب على القول الآخر ويترجح في نحو
كن انت وزيدا كما لا نحو من جهة المعنى اذ لو عطف لم يفد على ما قبله
لكان الامر متوجها اليه ايضا وانت لا تريد ان تامره وانما تريد
ان تامر مخاطبك بان يكون معه كما لا نحو كذا في الشرح قلت
مقتضى هذا التعليل وجوب النصب لا رجحانه ويتقدير جواز الرفع
بالعطف فظاهر كلامه انه من عطف المفردات وفيه نظر اذ
شرط عطف المفرد على مثله صلاحية المعطوف او ما في معناه لمباشرة
العامل وهو هنا غير صالح لذلك اذ لو باشره للزم ان يكون فعل
الامر له فاعلا للظاهر وهو ممتنع ولهذا قدر ابن مالك في نحو اسكن
انت وزوجك فعلا محذوفا اي وليسكن زوجك واقوى عليه في
المغني بل تابعه عليه في الاوضح وافهم قوله كما لا نحو ان ما بعد المفعول
معه بحسب ما قبله فقط فلا يجوز كما لا خوين ويضعف في نحو قام زيد
وعمرو لان العطف هو الاصل وقد امكن بلا ضعف ومثله ما انت
وزيد او كيف انت وقصعة من ثريد والنصب فيهما بتكون مقدرة
وليست ناقصة والاصح ان عامله ما سبقهم من فعل او ما في معناه
وانه مقيس وانه لا يتقدم على الصاحب وكما ينصب الكل من
المفاعيل اخذ يتكلم على بقية المنصوبات مبتدئا بالحال فقال الحال

بكان ح

Copyright King Saud University